

أدنوك الإماراتية ستخفض بعض إمدادات النفط الخام 25 بالمئة

النفط يصعد فوق 41 دولاراً مع توقف إنتاج أميركي بسبب العاصفة



سالي إلى قبالة ساحل خليج المكسيك في الولايات المتحدة.

وقالت ريستاد إنرجي في مذكرة: «تقديرنا الحالي لإجمالي التعطل المرتبط بسالي ما بين ثلاثة وستة ملايين برميل من النفط على مدى 1.1 يوماً تقريباً». ومن المرجح أن يقلص ذلك المخزونات على الرغم من أن مصافي التكرير مغلقة أيضاً مما يخفض الطلب على النفط.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي الثلاثاء، أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة انخفضت 9.5 مليون برميل الأسبوع الماضي، لكن مخزونات البنزين زادت.

وكان محللون توقعوا ارتفاع مخزونات النفط 1.3 مليون برميل. ومن المقرر صدور البيانات الرسمية للمخزونات في الولايات المتحدة أمس الأربعاء والتي عادة ما تتعارض مع تقديرات القطاع. وقالت آي. إن. جي للأبحاث «إذا رأينا رقماً مماثلاً للانخفاض الذي أعلنه معهد البترول الأميركي أثناء الليل، فمن المرجح أن يقدم ذلك بعض الدعم الفوري للسوق».

أقادت ثلاثة مصادر مطلعة وإشعار بأن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ستخفض حجم إمدادات النفط الخام التي توردتها لمشتريين بعقود محددة الأجل 25 بالمئة في نوفمبر في إطار التزامها باتفاق أوبك+. وسيطبق هذا الخفض على جميع درجات الخام الأربع لأدنوك وهي مريان وأم اللولو وداس وزاكوم العلوي، وفقاً للإشعار.

وارتفعت أسعار النفط لليوم الثاني أمس الأربعاء، إذ تسبب إعصار في توقف إنتاج نفط وغاز بحري في الولايات المتحدة وأظهر تقرير للقطاع انخفاض مخزونات الخام الأميركية. وخلال التعاملات، ارتفع خام القياس العالمي برنت 60 سنتاً أو ما يعادل 1.5 بالمئة إلى 41.13 دولار للبرميل، بينما صعد الخام الأميركي 68 سنتاً أو ما يعادل 1.8 بالمئة إلى 38.96 دولار للبرميل. وصعد الخامان القياسيان بأكثر من 2 بالمئة، الثلاثاء. وتوقف أكثر من ربع إنتاج النفط والغاز البحري الأميركي وأغلقت موانئ تصدير الثلاثاء في الوقت الذي وصل فيه الإعصار

الدولار الضعيف يدعم استقرار الذهب قبيل اجتماع الفيدرالي



ارتفعت أسعار الذهب، أمس الأربعاء، بفضل تراجع الدولار، فيما يتربص المستثمرون نتيجة اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) بحثاً عن تفاصيل خطط البنك لموازنة أسعار الفائدة مقابل هدفه للتضخم. وصعد الذهب في السوق الفورية 0.2 بالمئة إلى 1959.38 دولار للأونصة في التعاملات الصباحية. وارتفعت العقود الآجلة الأميركية 0.1 بالمئة إلى 1968.20 دولار.

وظل الدولار ضعيفاً مقابل منافسيه مما قدم دعماً للذهب. وقال برايان لان العضو المنتدب لدى جولد سيلفر للتجارة في ستغافورة «الناس يعزفون عن التعامل بسبب إعلان مجلس الاحتياطي الاتحادي في وقت لاحق اليوم... هم ينتظرون المزيد من الوضوح بشأن أي الأدوات النقدية التي من المتوقع أن تستخدمها المجلس لدعم

هدفه للتضخم فوق 2 بالمئة». وتبني البنك المركزي الأميركي الشهر الماضي نهجا أكثر تيسيراً حيال التضخم وتعهد بالإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة لفترة طويلة. ويخوض انخفاض أسعار الفائدة الأميركية ضغطاً على الدولار وعوائد السندات مما يزيد جاذبية المعدن الأصفر الذي

لا يدر عائداً والذي يستخدم أيضاً كأداة تحوط في مواجهة التضخم وانخفاض العملة. وبالتسوية للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة 0.1 بالمئة إلى 27.26 دولار للأونصة، بينما نزل البلاتين 0.6 بالمئة إلى 971.96 دولار وتراجع البلاتين 1.5 بالمئة إلى 2373.76 دولار.

الإمارات تقرر قانون جديد يسمح بالاقتراض بضمان الأسماك والنحل



قالت وزارة المالية الإماراتية إن هناك تسعة أنواع من الأموال والأصول المنقولة تصلح لأن تكون ضماناً مقابل الحصول على قروض وتمويلات بنكية، منها الأسماك، والنحل، والمحاصيل الزراعية.

وأوضحت الوزارة أنه وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة، الذي تم نشره في الجريدة الرسمية، وينتظر أن يدخل حيز التنفيذ بمجرد صدور لائحته التنفيذية، فإنه يجوز أن تكون محلاً للضمان، أي أموال منقولة مادية أو معنوية، أو جزء منها، أو حق غير قابل للتجزئة فيه، سواء كانت حالية أو مستقبلية، بما في ذلك الذمم المدينة، إلا إذا كانت جزءاً من معاملة نقل ملكية مشروع، والحسابات الدائنة لدى البنوك بما في ذلك الحساب الجاري وحساب الوديعة، والسندات والوفايق الخطية القابلة لنقل الملكية عن طريق التسليم أو التظهير، التي تثبت استحقاق مبلغ أو ملكية بضائع، بما في ذلك الأوراق التجارية، وشهادات

التحويل، والمحاصيل الزراعية، والحيوانات ومنتجاتها، ويشمل ذلك الإحصاءات الوطني الذي رأى في ذلك «مؤشراً واضحاً إلى حصول انتعاش». ومن أجل تشجيع الاستهلاك ودعم العمالة أطلق كثير من الأقاليم أو المدن الصينية في الأشهر الأخيرة عمليات تجارية مع بطاقات شراء أو تخفيضات.

الإيداع البنكية، ووثائق الشحن، وسندات إيداع البضائع. ويتضمن ذلك أيضاً، المعدات وأدوات العمل، والعناصر المادية والمعنوية للمحل التجاري، والبضائع المعدة للبيع، أو التاجير، والمواد الأولية والبضائع قيد التصنيع أو

المطاعم والمجالات الترفيهية مع استعدادها نشاطها بنسبة 57 بالمئة على ما أوضح مكتب الإحصاءات الوطني الذي رأى في ذلك «مؤشراً واضحاً إلى حصول انتعاش». ومن أجل تشجيع الاستهلاك ودعم العمالة أطلق كثير من الأقاليم أو المدن الصينية في الأشهر الأخيرة عمليات تجارية مع بطاقات شراء أو تخفيضات.

وضاعفت بكين الجهود كذلك لحث مصدريها على الائتقاد أكثر إلى سوق الصين الداخلية الشاسعة في وقت لا يزال شركاؤها التجاريون الأساسيون في أوروبا والولايات المتحدة يعانون الجائحة. وقال المحلل لوي كويس من شركة «أكسفورد أيكونوميكس»، إن «الانتعاش الاقتصادي الصيني بات الآن على أسس متينة لا بأس بها».

ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية للأردن 10 بالمئة في 8 أشهر

ظهرت أرقام للبنك المركزي الأردني، أمس الأربعاء، ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية في أول ثمانية أشهر من العام الحالي 10 بالمئة مقارنة مع مستواها في نهاية العام 2019. وبلغت قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية للمملكة في نهاية أغسطس نحو 13.39 مليار دولار مقارنة مع نحو 12.17 مليار دولار في نهاية 2019.

وقال البنك في نشرته الشهرية على الموقع الإلكتروني إن سبب الارتفاع في احتياطي العملات يعود إلى إصدار الأردن لسندات دولية في يوليو تموز الماضي بقيمة 1.75 مليار دولار. وبدأ الاحتياطي الأجنبي في الأردن بالتأثر سلباً منذ بداية العام 2016 بعد تباطؤ النمو في حواليات المغتربين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي وهي العوامل الغذائية لاحتياطي العملة الأجنبية في المملكة.

خسائر السياحة عالمياً 460 مليار دولار في النصف الأول 2020



نسبة 56 بالمئة، في وقت تضرر قطاع السياحة جزئاً تدابير الإغلاق التي فرضت للحد من تفشي كوفيد-19، وفق المنظمة.

وقال الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية زراب بولوليكاشيفيلي إن «هذه البيانات الأخيرة توضح أهمية إعادة إطلاق السياحة، ما إن يعتبر ذلك أمناً. يهدد التراجع الهائل في السياحة العالمية مصادر رزق الملايين».

كما ذكرت المنظمة الأممية التي تتخذ من مدريد مقراً لها في بيان، وقالت المنظمة إن الخسائر بلغت خلال أول 5 أشهر 320 مليار دولار. وكان القطاع السياحي في آسيا ودول الباسيفيك المطلة على المحيط الهادي، الأكثر ضرراً جراء تفشي الفيروس حيث قدرت خسائره بـ 7 مليارات دولار حتى الآن.

وتراجع عدد السياح في العالم بـ 300 مليون بين يناير ومايو، أي ما يعادل

بلغت خسائر السياحة العالمية بسبب فيروس كورونا المستجد 460 مليار دولار في النصف الأول من العام، وفقاً لمنظمة السياحة العالمية.

وتراجع عدد السياح في العالم بمعدل 65 بالمئة في النصف الأول من السنة بسبب إغلاق الحدود وفرض قيود على المسافرين ما كبد القطاع خسائر «أكبر بخمسة أضعاف من تلك المسجلة خلال الأزمة الاقتصادية والمالية في 2009»

ارتفاع الاستهلاك في الصين لأول مرة منذ اندلاع «كورونا»

سجلت الصين للمرة الأولى منذ بدء انتشار فيروس كورونا المسبب لوباء كوفيد-19 ارتفاعاً في الاستهلاك في أغسطس، ما يؤكد عودة الوضع الطبيعي تدريجياً في ثاني اقتصاد عالمي. وكانت الصين حيث رصد مرض كوفيد-19 للمرة الأولى في ديسمبر وانتشر في كل أرجاء العالم بعد ذلك، أول بلد أعاد إطلاق عجلة الاقتصاد وبشكل



مؤشراً في هذا المجال. وزادت مبيعات المفرق في أغسطس بنسبة 0.5 بالمئة على ستة وفق ما أعلن مكتب الإحصاءات الوطنية الثلاثاء.

وكان هذا المؤشر الرئيسي في مجال الاستهلاك أنهار مطلع السنة في خضم انتشار الوباء، بنسبة 20.5 بالمئة في يناير وسجل في الأشهر التالية تراجعاً لكن أقل بكثير من هذين الشهرين.

بريتشارد من شركة «كابيتال إيكونوميكس» أن «تحسن ثقة المستهلكين يدفع إلى الظن أن استئناف النشاط في قطاع الخدمات سيتواصل». إلا أن بعض القطاعات لا تزال تعاني مثل الفنادق

وكان المستهلكون لا يزالون مترددين في استعادة حياتهم الطبيعية رغم التحسن الواضح لوضع البلاد على صعيد الوباء. وسجلت في الصين الثلاثاء ثنائي إصابات بكوفيد-19 فقط. ورأى المحلل جوليان أيفانز

كورونا يكبد آسيا النامية أول انكماش منذ 60 عاماً

قال البنك الآسيوي للتنمية إن جائحة فيروس كورونا ستؤدي لانكماش الناتج الاقتصادي في «آسيا النامية»، لأول مرة في نحو ستة عقود في 2020 تم تعافى في العام التالي. وأضاف البنك في أول توقعات فصلية سلبية منذ عام 1962 أن من المتوقع أن ينكمش اقتصاد آسيا النامية، المؤلفة من 45 دولة في آسيا والمحيط الهادي، 0.7 بالمئة هذا العام. وكان التوقع السابق للبنك في يونيو يشير إلى نمو 0.1 بالمئة. وتابع في تحديث لتقريره لأفاق ولكن النسبة تظل أقل من التوقعات قبل كوفيد-19. وتبين التوقعات المعدلة أن الضرر الذي سببته الجائحة أكبر مما كان يعتقد من قبل ويتوقع أن يسجل أكثر من 75 بالمئة من اقتصادات المنطقة هبوطاً هذا العام. وقال ياسويوكي سوادا، كبير الاقتصاديين في البنك في بيان «يمكن لمعظم الاقتصادات في منطقة آسيا والمحيط الهادي توقع مسار صعب للنمو في 2020»، وتابع «التهدد الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد-19 يظل قوياً إذ قد تؤدي موجة أولى ممتدة أو تكرار التفشي لمزيد من إجراءات الاحتواء». ويتوقع أن تخالف الصين، حيث ظهر فيروس كورونا في ديسمبر، الاتجاه إذ أبقى البنك على توقعات النمو للعام الحالي عند 1.8 بالمئة.

الإفلاس يضرب الشركات الأمريكية وسط توقعات بمزيد من الضحايا

مقارنة منذ عام 2010. مواجهة طوفان الإفلاس



حالات الإفلاس الأمريكي لأعلى مستوى في غضون 10 أعوام، حيث بلغ عدد الشركات التي أشرته إفلاسها هذا العام حتى التاسع من أغسطس الماضي 424 شركة، متجاوزاً أي فترة الطيران.

على رأسها سلسلة المتاجر الأمريكية «جي سي بيبي» التي يبلغ عمرها 118 عاماً، كما أغلقت شركة «لورد أند تايلور» أبوابها تماماً.

مع هذه الأرقام المحبطة، تتجه

شهر أغسطس. ومن غير المنير للدهشة أن تشهد القطاعات الأكثر تضرراً من الوباء أكبر حالات التقدم بطلب إفلاس، ليكون في المقدمة قطاع الطيران، يليه قطاع النفط والغاز ومجال الترفيه. وخلال شهري يوليو وأغسطس، وبالرغم من المساعدات الهائلة من جانب الكونجرس الأمريكي وبنك الاحتياطي الفيدرالي، ارتفعت حالات إفلاس الشركات الكبرى بنحو 244 بالمئة عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

في غضون أول ثمانية أشهر من هذا العام، بلغ إجمالي عدد الطلبات التجارية للحماية من الإفلاس 4779 طلباً، وهو ما يمثل زيادة حوالى 28 بالمئة عن نفس الفترة من عام 2019. تقدمت أكثر من 100 شركة استهلاكية هذا العام بطلب للإفلاس

دفع «كوفيد-19» - بالعديد من الشركات الأمريكية إلى حافة الإفلاس في الأونة الأخيرة، حيث تركت العاصفة الاقتصادية التي خلفها الوباء «ثوباً» مالية وسط مخاوف من انضمام ضحايا جدد. وفي حين أغلقت شركات أبوابها بشكل تام بعد سنوات من العمل، إلا أن أخرى استطاعت التفاوض على خطة لإعادة هيكلة الديون بموجب الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي.

الواقع في أرقام ارتفع عدد حالات الإفلاس بين الشركات الأمريكية الكبيرة، والتي يتم تحديدها على أساس التزامات بقيمة لا تقل عن نصف مليار دولار، بنحو 120 بالمئة على أساس سنوي بنهاية